قراءة سريعة في نتائج الانتخابات البرلمانية الفرنسية

إثر صدور نتائج الانتخابات البرلمانية الفرنسة في دورتها الأولى، سارع عدد كبير من المحللين السياسيين ليؤكدوا فوز حزب أقصى اليمين التجمّع الوطني وحلفائه، وأسهبوا في مناقشة سيناريوهات تعايش الرئيس الفرنسي مع حكومة يقودها الزعيم الشاب لليمين المتطرّف جوردان باربيلا. وإن دلّ هذا على شيء، فإنّه يدلّ على عدم معرفة هؤلاء المحللين لتقاليد ونظام الانتخابات بفرنسا من جهة، وانسياقهم وراء رؤى وسائل إعلام ومؤسسات سبر آراء قريبة من أقصى اليمين الفرنسي.

ففي نظام الانتخابي الفرنسي، الحصول على المرتبة الأولى في الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية لا يعني الفوز النهائي فيها. فتنوّع المشهد السياسي الفرنسي، والتحالفات الانتخابية، واختلاف التصويت الجهوي عن التصويت الوطني، يجعل من الصعب التنبؤ بماهية الحزب الفائز.

ويمكن اعتبار هذه الانتخابات نقطة تحوّل تاريخية في الحياة السياسية الفرنسية. فلأوّل مرّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تتجاوز قوى أقصى اليمين عتبة العشرة مليون ناخب بينما لم يتجاوز تحالف الجبهة الشعبية الجديدة السبعة ملايين ناخب وأنصار الرئيس ماكرون من الوسطيين الستة ملايين والنصف من الناخبين. كما كرّست هذه الانتخابات نهائيا الصعود المستمر للجبهة الوطنية ورسّخت عملية تطبيعها مع جميع مكوّنات المجتمع.

وكانت الجبهة الوطنية قادرة على اكتساح البرلمان، لولا التعبئة منقطعة النظير للقوى السياسية ومكوّنات المجتمع المدني ضدّها من جهة، والأخطاء المرتكبة من قيادة الحزب في عملية اختيار المرشحين. فخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، تم تسريب تصريحات عنصريّة صادمة لبعض مرشحيها ومعلومات بشأن عدم كفاءة البعض الآخر. ومن المؤكّد أن اليمين المتشدّد سيواصل مستقبلا التمدد داخل المجتمع الفرنسي وكسب مواقع جديدة في المشهد السياسي والإعلامي.

وباختزال شديد، يمكن التذكير باستراتيجية الحزب للصعود المتأني للحكم المتبعة منذ استلام مارين لوبان مقاليد تسيير الجبهة الشعبية سنة 2011 وتحجيم دور والدها جون ماري لوبان قبل رفته من الحزب. فالرئيسة الجديدة، المحاطة بفريق متمرّس، أحدثت ثورة في السياسة الاتصالية لحزبها. واستعانت، في الخفاء، بوجوه إعلامية وخبراء اتصال لوضع خطّة تزيل شيطنة الحزب في الداخل الفرنسي وفي الدول المؤثرة في المشهد السياسي الفرنسي كإسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكية. ومن أهمّ نقاط هذه الإستراتيجية يمكن ذكر:

- القطع مع المواقف السابقة للحزب بشأن الحركة النازية، وحرب الجزائر، والمحرقة اليهودية ودور حكومة فيشي خلال الاحتلال النازي لفرنسا.

- تغيير اسم الحزب وطرد الوالد المؤسس.

- التركيز على ملف الهجرة والوضع الأمني بالبلاد ومهاجمة المهاجرين وتهويل كل تجاوز يقومون به.

- شيطنة الإسلام الفرنسي في وسائل الإعلام وربطه بانعدام الأمن والإرهاب.

- كسب ودّ الشرائح المجتمعية التي كانت تعادي الحزب وتجنيد أكبر عدد ممكن من اليهود، والجيل الثالث للهجرة، والمثليين.

- الدفع بشباب يتمتعون بجمال الخلقة والأناقة في المظهر ومن المتخرجين من الجامعة يشكلون واجهة إعلامية للحزب.

هذه الإستراتيجية ساهمت بشكل كبير في عملية تطبيع الحزب مع المجتمع الفرنسي والمشهد الإعلامي وجعلت منه أحد أهمّ الأحزاب الفرنسية في الوقت الحاضر. ومن غير المستبعد أن يواصل الحزب صعوده لو ركّز على التدقيق في قائمة مرشحيه وإعداد استراتيجية لضرب التحالفات المعادية له بين الدورتين خلال الانتخابات القادمة. وتجدر الإشارة الى أن جوردان باردیلا سيستغلّ رئاسته لتكتل "وطنيون من أجل أوربا" المتكوّن من أحزاب أقصى اليمين بالبرلمان الأوربي للاستعداد للمواعيد الانتخابية القادمة والسير على خطى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان الذي ترأس قبله هذا التكتّل المتطرّف.

وفي الجهة المقابلة، فمن الضروري أن ننظر لفوز تحالف الجبهة الشعبية الجديدة اليسارية في هذه الانتخابات بشيء من التحفّظ وعدم الانسياق وراء تحاليل الوجوه اليسارية المنتشين بهذا الانتصار النسبي. فهذا التحالف يحمل في طياته الكثير من المتناقضات. كما أن العداء التاريخي بين رموز مكونات هذا الكيان تفتح الباب على مصراعيه لتصدّع محتمل عند انطلاق المشاورات لتقاسم السلطة. علما وأن بعض وجوه هذا التحالف قد سارعت بوضع مواصفات للمرشح الذي سيتمّ اقترحه لمنصب الوزير الأوّل وذلك لقطع الطريق أمام رئيس حزب فرنسا الأبية جان لوك ميلونشون. ولن يحيد اليسار الفرنسي عما عوّدنا به في السابق من تناحر وانقسام عند الوصول للحكم.

لكن أهمّ استنتاج يبقى عودة الروح للحزب الاشتراكي. فبعد أن تم نعيه واعتباره في عداد الأموات، بعث هذا الحزب من الرماد مجددا متحصلا على 64 مقعدا. ورغم عدم تزعّمه للتحالف، فإن ظهوره من جديد في الساحة السياسية الفرنسية، بالتزامن مع عودة اليسار في بريطانيا ودول أوربية أخرى سيكون له تأثير على التوازنات السياسية داخل فرنسا وخارجها.

وسيواجه اليسار مجددا تحديات عديدة على غرار توحيد رؤى جميع مكوّناته بشأن أهم المسائل المطروحة للنقاش السياسي، ونبذ خلافات الزعامة، واقناع بعض أحزاب الوسط الدخول معه في كتلة برلمانية موحّدة مع القبول بحزب فرنسا الأبيّة ضمن هذه الكتلة. ومن المؤكّد أن قدرته على مواجهة هذه التحديات ستؤثر على نتائجه في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

أما بشأن ما حقّقه ائتلاف "معا" المنتمي لمعسكر الرئيس الفرنسي ماكرون، فمن الضروري اعتماد الحذر في تحليل نتائجه. فحلوله في المرتبة الثانية في هذه الانتخابات مردّه الهدايا الانتخابية التي حصل عليها من القوى الديمقراطية المعادية لليمين المتطرّف. فالخلاف بين ماكرون وأهم قيادات وسط اليمين المساند له حول حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكّرة ساهمت بشكل كبير في فقدان معسكر الرئيس لموقعه السياسي. كما أن تعنّت الرئيس الفرنسي ورفضه للنصح بضرورة تجنّب الدخول في مزايدات مع اليمين المتطرّف بشأن قضايا الهجرة ومعاداة الإسلام ساهم في انحدار شعبيته وكلّفه فقدان الأغلبية البرلمانية. وازدادت الأمور سوءا بالانحياز لمواقف إسرائيل حول عملية الإبادة لسكان غزّة ومساندة أوكرانيا في حربها مع روسيا.

ويمكن الحديث عن بداية النهاية السياسية للرئيس ماكرون بعد تدني نسبة رضا الفرنسيين عنه والتراجع الكبير لشعبيته. ويجب ألا تنسينا الهدنة الظرفية المسجلّة خلال فترة الحملة الانتخابية بين رموز هذا المعسكر التناحر والعداء الذي ميّز علاقاتهم. ومن المؤكّد أن الفترة القادمة ستشهد عودة الصراع بينهم من أجل الاستعداد لحرب الخلافة.

ورغم ضغوط تحالف الجبهة الشعبية الجديدة من أجل دفعه لتعيين وزير أوّل منها، فسيسعى الرئيس الفرنسي الى ربح الوقت والتعلل باستضافة فرنسا للألعاب الأولمبية لتأجيل اتخاذ مثل هذا القرار. وسيراهن على تفكّك الائتلاف اليساري نظرا لتناقضاته وسيعمل من خلال ما يملكه من أوراق على تأجيج الصراع بين زعاماته. ومن المرجّح أن سيبدأ في التسويق لحكومة تكنوقراط متعللا بعدم إمكانية تكوين كتلة برلمانية تتمتّع بالأغلبية.